

المحور الأول: السياسة الاستعمارية في إفريقيا

أولاً: مفهوم الاستعمار:

عرف رياض زاهر الاستعمار بأنه: «عبارة عن امتداد نفوذ دولة ما إلى دولة أخرى، على أن يصحب هذا النفوذ استغلال الأرض و السكان لصالح الدولة صاحبة النفوذ» ويمكن أن نظيف إلى هذا التعريف حتى تلك الدول التي يعقد أصحابها اتفاقاً مع دول أقوى منها لتوفر لها الحماية أو تكون وصية عنها.

كما يمكن ان نعرف الاستعمار بأنه ظاهرة تهدف إلى سيطرة دولة قوية على دولة ضعيفة، من أجل بسط نفوذها لاستغلال خيراتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو بالتالي يُعتبر نهباً وسلباً لمُعظم ثروات البلاد المُستعمرة، وتحطيم كرامة الشعوب وتدمير تراثها الحضاري والثقافي، وكذلك فرض ثقافة الدولة المُستعمرة، والاستعمار إخضاع جماعة من الناس لحكم أجنبيّ، وتسمى الأراضي الواقعة تحت الاحتلال البلاد المُستعمرة، وقد وقعت معظم البلاد العربية تحت الاستعمار الأجنبي.

وهناك تعريف مشهور عن الاستعمار يقول بانه عبارة عن عقيدة سياسية تبحث عن تبريرات لاستغلال مستعمرة تابعة لإقليم معين او استغلال دولة من طرف دولة اخرى اجنبية، حيث يمارس البلد المستعمر سيادة على البلد المستعمر تتحول الى سيطرة سياسية، عسكرية واستغلال اقتصادي على حساب السكان المحليين. لهذا فان السياسة الاستعمارية الأوروبية في إفريقيا لا تخرج عن هذا المعنى و هذه الأهداف.

ثانياً: السياسة الاستعمارية في إفريقيا:

1. السياسة الإدارية:

رغم اختلاف أساليب و طرق تنظيم الإدارات الاستعمارية الأوروبية في افر يقيا من مستعمرة إلى أخرى، إلا أنها كانت تقوم على نفس الافكار، حيث انها سياسة اطلق عليها صفة إدارة الأهالي او سياسة الأهالي (Politique indigène)، أي إدارة خاصة بالشعوب المستعمرة وموجهة إليهم خصيصاً، و تقوم في معظمها على إخضاع الأهالي. كما تهدف الى استخدام الأهالي في تسيير المؤسسات المحلية من اجل السيطرة عليهم، و هذا باستثناء

دولتين هما الجزائر و جنوب إفريقيا. اللتان كان فيهما الاستعمار يعتمد على المستوطنين الأوربيين.

ومن هنا فإننا نلاحظ بأن الاستعمار الأوربي كان يطمح من خلال تلك السياسة الى ممارسة الوصاية على الأهالي في الدول المستعمرة. بحيث كان العنصر الأوربي على أقليته في تلك المناطق يحتل المراكز القيادية في ذلك التنظيم الاداري، ففي الكونغو مثلا نجد ان المستوطنون البلجيكيون رغم انهم يمثلون أقلية هناك، إلا أنهم يستأثرون بالوظائف العليا بحيث يعينهم الحاكم العام الذي يكون بلجيكيا. وحتى حكام المديریات و الأقاليم يتم اختيارهم من المستوطنين الأوربيين.

أما المستعمرات الفرنسية فكانت تخضع لوزارة المستعمرات الفرنسية، حيث كان يرأس كل مستعمرة حاكم عام يعينه وزير المستعمرات، و يأتي تحت سلطة الحاكم العام مجموعة من الموظفين الإداريين الفرنسيين في مختلف الميادين، و لم تكن فرنسا تستعين بالأهالي في الوظائف إلا في حالات نادرة جدا و في الظروف القصوى.

أما بالنسبة للسياسة البريطانية في إفريقيا فبالرغم من أنها تحاول أن تسند الإدارة الى الأهالي في معظم الأحيان، من خلال الاعتراف بسيادة السلطات المحلية التقليدية، فإنها استعملت سياسة عنصرية في مستعمرات أخرى خاصة في إفريقيا الوسطى و روديسيا من خلال عزل الجنس الأسود عن جميع مجالات التسيير إلا في تلك التي يكون فيها مصلحة للجنس الأبيض، حيث كان البيض في جنوب إفريقيا مثلا وحدهم هم أصحاب المقاعد في الجمعية التشريعية، و يتمتعون باحتكار المنافسات في التصويت و إعداد الميزانية و الإدارة و التخطيط و اتخاذ القرارات.

فلقد وصفت الإدارة الاستعمارية بأنها كانت تقوم على سياستين هما التمييز والاستيعاب، وكلاهما تربط السلطات الإفريقية بالحكومات الاستعمارية من خلال قيام الأفارقة بدورهم السياسي التقليدي او بالدور الذي يفرضه عليهم الاستعمار، لكن في كل الحالات تظل دائما في وضع التابع، و لعل الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة هي:

اولا: لان توغل الأوربيين في داخل إفريقيا كان يتجاوز قدرتها على إيجاد العدد الكافي من العاملين الأوربيين على إدارة الأراضي التي تم السيطرة عليها حديثا.

ثانياً: رغبة الأوربيين في إقامة إمبراطوريات في إفريقيا بأبخس الأثمان، وعدم تحميل البلد الأصلي أية نفقات مباشرة أو على الأقل التقليل منها قدر الإمكان، خاصة وأن الأوربيين كانوا يدركون بأنه أي تفك أو خلل في البنية الاجتماعية للأفارقة سيقلل من تعاون المحليين معهم.

2. نظام الحكم الاستعماري الأوربي في إفريقيا:

إذا استثنينا النظام الاستعماري الفرنسي في الجزائر والنظام الاستعماري الانجليزي في جنوب إفريقيا، فإننا نقول بأن النظام الاستعماري الأوربي في إفريقيا تميز بتقرب الاستعماريين الأوربيين إلى أفراد السلطات المحلية للدول المستعمرة، واستخدامهم كحلفاء أو وكلاء لهم عملوا من خلالهم على تحقيق أهدافهم الاستعمارية، حيث كان يقوم هذا النظام على وجود حاكم عام مسؤول أمام حكومته ويتمتع بسلطات غير محدودة في المستعمرة.

فلقد كان الاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا يعين مسؤول إداري أوربي يمارس دور السلطة الاستعمارية و دور السلطة الإفريقية في ان واحد، بينما كان الرئيس المحلي يتولى السلطة التقليدية يمثل الرابطة بين السلطة الاستعمارية و السكان، وبالتالي فقد كان هذا الرئيس جزء لا يتجزأ من النظام الاستعماري. لكن يبقى هناك بعض الفروق بين الرئيس المحلي في المستعمرات الانجليزية والمستعمرات الفرنسية سنوضحها فيما يلي:

أ. بالنسبة للمستعمرات البريطانية:

كانت جميع المستعمرات البريطانية في إفريقيا باستثناء جنوب إفريقيا و السودان تتبع وزارة المستعمرات البريطانية، بينما بقيت جنوب إفريقيا تابعة لهذه الوزارة إلى غاية سنة 1910 بعدما تم إلحاقها بالكومنولث البريطاني، أما السودان فكانت تابعة لوزارة الخارجية البريطانية.

وكانت وزارة المستعمرات البريطانية تضم إدارات في مختلف الميادين، كالأشؤون المالية والفلاحية والصحة والتعليم وغيرها. ولكن هذه الوزارة لم تكن ترسل مفتشين إلى المستعمرات لكتابة تقارير سنوية عن مجريات الأمور في مستعمراتها.

لكن النظام الاستعماري البريطاني كان ينقسم الى نوعين هما: النظام المباشر والغير المباشر، ولقد تحكمت في نوعية النظامين الظروف الطبيعية والبشرية والتاريخية لكل مستعمرة، حيث طبق الحكم المباشر على تلك المستعمرات التي كانت تحتوي على نظام راق قبل مجيء البريطانيين، وهو نظام المشايخ و الزعامات مثل السودان، الصومال، اريتريا، كينيا، سيراليون وغامبيا. كما طبق بعد ذلك على تتجانيقا و روديسيا (زمبابوي)، أما نظام الحكم غير المباشر فقد طبق في أوغندا، نيجيريا و ساحل الذهب (غانا الحالية)، ثم طبق بعد ذلك على الكامرون و طوغو لما ضمتها.

لقد كان النظام المباشر يعطي للحاكم العام جميع السلطات التنفيذية و التشريعية، ويتبع الحاكم العام سكرتير عام يأتي بعده ثلاث سكرتاريات واحدة إدارية و أخرى مالية و ثلاثة قضائية. و تنقسم المستعمرة إلى مقاطعات على رأس كل واحدة منها موظف، و كل هؤلاء يكونون من البريطانيين و يملكون نفس السلطات للحاكم العام، و قد تميز هذا النظام بالقبضة الحديدية و الصرامة تجاه الأهالي.

بينما النظام غير المباشر كان يحكم فيه الأهالي أنفسهم عن طريق واحد منهم، لكن هذا النظام كانت تختلف طبيعته من مستعمرة الى أخرى حسب طبيعة كل منها، فبالنسبة لروديسيا لتي كان عدد الاوربيين فيه مرتفعا فقد طبقت فيها بريطانيا نظام المستعمر التي تحكم نفسها بنفسها (self- governing colonie)، فهذه الاستقلالية تتجسد من خلال برلمان صغير مكون من ثلاثين عضو كلهم بيض ومنتخبين من طرف البيض. فبحكم الوضع البشري الذي جعل البيض يشكلون الأغلبية في مستعمرة روديسيا فإن الأهالي الزوج أصبحوا يشكلون أقلية في بلادهم.

وفي عدد من المستعمرات كان البريطانيون يتركون السلطات التشريعية في أيدي الوطنيين، ما دام أن التشريع لا يتعارض مع النفوذ البريطاني في المستعمرة، كما كانوا يتركون لهم حرية التصرف في جز من الضرائب داخل إطار خاص. و بالتدرج أصبحوا يدخلون الوطنيين في المجالس المنتخبة.

لقد كان ابرز نموذج لهذا النظام غير المباشر هو ذلك الذي طبقه اللورد لوغارد في نيجيريا، حيث تبنى نظاما يقوم على التسيير الذاتي للمستعمرات (self gouvernement)،

فكان الحاكم العام تربطه بالحاكم الإفريقي المحلي أو رئيس المقاطعة البريطاني علاقة تعاون واستشارة وليس علاقة أمر وتنفيذ، فلقد كان يترك للحكام المحليين الحرية في التصرف مع توجيههم بنصائح وإرشادات تجعل الحاكم الإفريقي المحلي يبدو في نظر شعبه سيدا و هو ما سيدخل المستعمرة في النظام الاستعماري بطريقة سلسة.

عموما فإن السياسة البريطانية اتجه مستعمراتها كانت تقوم على مبدأ تمويل المستعمرة نفسها بنفسها، وهذا ما أدى إلى تطبيق نوع من الاستقلالية المالية والاقتصادية في مستعمراتها، وهو ما يستدعي استخدام اقل عدد من الأيدي العاملة البريطانية في مستعمراتها، لكنها في نفس الوقت تتدخل بمساعدات في حالة عجز أي مستعمرة في تحقيق تلك الاستقلالية الاقتصادية. بالإضافة إلى تحملها جزء كبير من نفقات التعليم الشعبي لتلك المستعمرات.

ب. المستعمرات الفرنسية:

طبقت فرنسا طريقتين في نظامها الاستعماري في إفريقيا، الأولى تتمثل في الإدماج، أما الثانية فتقوم على الشراكة.

فبالنسبة للإدماج تكون الإدارة في باريس هي التي تقرر وتملي القوانين التي يتم تنفيذها مباشرة في المستعمرات. أما بالنسبة للشراكة فهو نظام مرن يجعل قوانين البلد المستعمر تتأقلم مع العادات والتقاليد والأعراف المحلية للمستعمرة.

إن فرنسا طبقت الإدماج من خلال تقسيم سلطتها بين أربع حكومات عامة محلية، في إفريقيا، فالشعوب المستعمرة في إفريقيا بالرغم من تعدد النظم الادارية الاستعمارية الفرنسية تبقى خاضعة للسلطة الفرنسية و لكنهم لن يكونوا متساويين مع المواطنين الفرنسيين، و تبقى السلطة الفرنسية فارضة لسيادتها. كما أن السيطرة الاستعمارية الفرنسية تكون دائما معتمدة على اقتصاد الدولة الفرنسية وهذا رغم أن اقتصاد الدول المستعمرة الفرنسية يكون دائما مسخرا لاحتياجات (المترولبول)البلد الأم وهي فرنسا.

أن نظام الأهالي هو نظام إداري خاص يطبق على الشعوب المولودة في البلد المُستعمر، ويتسم بغياب حق الانتخاب، ويتعرض أهله إلى ضرائب خاصة، كما يتسم بغياب الحريات الأساسية، مثل حرية التعبير أو الاجتماع، وهو ما جعل النظام الاستعماري

الفرنسي يدخل في صراع مع المعتقدات والعادات المحلية. فلقد منع النظام الاستعماري الفرنسي الأساليب التجارية المتعامل بها محليا مثل المقايضة، كما عمل المستوطنون على القضاء على أنواع التعايش بينهم وبين الأهالي، فحتى النظام التعليمي استعمل من اجل أغراض استعمارية، لان التربية تعد وسيلة فعالة في إدخال أسلوب التفكير الأوربي الى المستعمرات.

اما بخصوص النظام الاقتصادي الاستعماري الفرنسي فإنه كان يشجع على ظهور طبقات اجتماعية جديدة، مثل البورجوازية التي تتمتع بحياة رفاهية نسبية ومتعلمة، بالإضافة إلى طبقة العمال. وهاتين الطبقتين أصبحت تنجذب الى مفاهيم الحرية والاستقلال التي انتشرت ما بين الحربين بفضل انتشار العمل النقابي والحركات التحررية وكذا المبادئ الشيوعية.